التغلغل التركي في القارة الإفريقية..

الأهداف والأدوات

التغلغل التركي في القارة الإفريقية.. الأهداف والأدوات

بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام 2002، أصبحت القارة الأفريقية محل اهتمام القيادة التركية، إذ تبنت سياسات ترتكز على "الانفتاح على إفريقيا"، فهناك مُحفزات دفعت صانع القرار التركي للتغلغل في القارة الإفريقية ، فالقارة تشتمل على 1.3 مليار نسمة تصل نسبة المسلمين فيها إلى حوالي 44%، ومخزون ضخم من الموارد والفرص الواعدة في مجالات الاستثمارات، علاوة على وجود غالبية الدول الإفريقية ضمن قوائم الدول الهشة التي تشهد أنشطة مكثفة للفواعل العنيفة من غير الدول، وغزارة الصراعات الإثنية والعرقية، ما جعل إفريقيا بمثابة حديقة خلفية لأنقرة ومشروعها الأممي التوسعي.

ارتكز التغلغل التركي بالدول الإفريقية بالاعتماد على أربع آليات: الاقتصاد وتزايد الحضور الدبلوماسي المباشر بمختلف العواصم الإفريقية والقوة الناعمة عبر التعاون الإنساني والديني والطبي وأخيرًا التواجد العسكري المباشر. **وتهدف هذه الورقة البحثية إلى تناول دو افع الاهتمام التركي بالقارة الإفريقية، واستعراض أبرز الأدوات التي توظفها تركيا للتغلغل في القارة الافريقية في عدد من المناطق.**

اولًا: دو افع الاهتمام التركي المتصاعد بإفريقيا

- انهيار آمال تركيا بالانضمام للاتحاد الأوروبي، وخاصة بعد اندلاع موجات ما يُسمى بـ"الربيع العربي"، وانتهاء عقد السياسة الإيجابية النشطة التركية والتغلغل الناعم، وبدء مرحلة الاشتباك المباشر مع الجغرافيا السياسية في سوريا والعراق وليبيا وشرق المتوسط، ما دفع تركيا للاصطدام بالمصالح الأوروبية، بل وتهديدها بأوراق ملفات اللاجئين والدعم المباشر للميليشيات المسلحة، وتهديد أمن الطاقة الأوروبي في دائرة شرق المتوسط.

- تراجع حجم الاهتمام العربي للعمق الإفريقي، بعد الانكفاء على الداخل جراء مواكبة تداعيات جملة التحديات التي أفرزتها موجات "الربيع العربي" من انتشار مكثف للتنظيمات المسلحة والإرهابية العابرة للحدود.

- ففي خلال العقدين الماضيين ارتفع عدد سفارات تركيا في القارة الإفريقية من 12 إلى 42 سفارة، وارتفع عدد المكاتب التجارية من 11 إلى 26. كما ارتفع عدد مكاتب وكالة التعاون والتنسيق التركية في إفريقيا من 3 إلى 11، واتسعت دائرة نشاطاتها لتشمل 28 دولة إفريقية.

- تنامي الدور التركي في المنافسة العالمية على التواجد في المضائق والممرات الملاحية البحرية الاستراتيجية، حيث أصبحت تركيا أكثر حرصًا على التواجد العسكري بصورة مستقرة في مناطق بعينها في القارة الإفريقية.

- دعم حركات الإسلام السياسي في القارة الإفريقية، ومن ثمّ تسعى أنقرة إلى التعاون مع بعض قوى الإسلام السياسي في القارة، بهدف تغيير موازين القوى عبر التنظيمات المتطرفة.

- العمل على تعزيز الطموحات العسكرية التركية في أفريقيا، إضافة إلى فتح سوق جديدة للترويج للصناعات التسليحية التركية في المنطقة التي تشهد انتشاراً للتنظيمات الإرهابية والصراعات المختلفة.

- تأمين المصالح الاقتصادية والتجارية لأنقرة في أفريقيا، وإقامة علاقات اقتصادية مع دول المنطقة تستطيع أنقرة من خلالها بناء نفوذ قوي في القارة والمنطقة.

ثانيًا: أدوات تركيا للتغلغل الناعم في القارة الإفريقية

تعمل تركيا على زيادة نفوذها وتواجدها في القارة الأفريقية عبر استخدام مجموعة من الادوات، ويمكن ذكر أبرزها على النحو التالي:

- **وكالة التعاون والتنسيق التركية (TIKA) :** تُنفِّذ أنشطتها في القارة من خلال 22 مكتب تنسيق، بحيث يتم تقديم المساعدة في مختلف المجالات إلى البلدان الأفريقية. وتتهم الوكالة بأنها تشكل ستاراً للعمل الاستخباراتي وللتجنيد وتمويل التنظيمات الإرهابية من جانب النظام التركي. وقد نفذت الوكالة العديد من المشروعات في دول المنطقة مثل تشاد والنيجر وغيرهما.

- **شركة صادات التركية:** تُمثل ذراعاً مهمة للسياسة التركية في أفريقيا ويتم توظيفها بأشكال متعددة، سواء فيما يتعلق ببيع الأسلحة والخدمات الأمنية والاستخباراتية، ويمكن استغلالها في بعض المسائل غير القانونية وغير المشروعة.

- **مؤسسة "المعارف" التركية:** أنشأتها الحكومة التركية لإدارة المدارس الخارجية المرتبطة بحركة فتح الله غولن. وتملك المؤسسة تملك 23 فرعاً في أفريقيا، وحوالي 333 مدرسة في 43 دولة، واستطاعت تأسيس مكاتب لها في عدد من دول المنطقة، هي تشاد والغابون وغامبيا وغينيا ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال وسيراليون والسودان وتونس.

- **أدوات القوة الناعمة الأخرى:** تأتي على رأسها المساعدات الإنسانية، وتنخرط عدد من المؤسسات التركية التي تعمل في المنطقة مثل الهلال الأحمر التركي، ووقف الديانة التركي واتحاد الجمعيات الإنسانية التركية IDDEFالتي تقوم بنشاطات إنسانية وإغاثية في العديد من دول المنطقة.

ثالثًا: مناطق النفوذ التركي في القارة الافريقية

- **التغلغل التركي في إقليم القرن الإفريقي**

يأتي القرن الإفريقي في إطار استراتيجية تركية أوسع إزاء القارة الإفريقية؛ ترتكز على التوسع والتمدد الاستراتيجي في دوائر تبتعد عن محيطها الجغرافي. وهنا جاءت إفريقيا التي ينظر إليها المسئولون الأتراك باعتبارها قارة الفرص والمستقبل. وقد دفعت المُستجدات الاقتصادية والأمنية إلى زيادة أهمية الموقع الاستراتيجي لإقليم القرن الأفريقي، إذ يطل الإقليم على البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي، ويمكن لمن يسيطر عليها أن يتحكم في مضيق باب المندب، الذي يعد واحدًا من أهم الممرات المائية في العالم، تجاريًّا وعسكريًّا، **ولذلك تسعى تركيا إلى زيادة تغلغلها في إقليم القرن الإفريقي من خلال أدوات متعددة سياسية اقتصادية وعسكرية، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:**

1. **التغلغل السياسي**

- حظيت الصومال بأولوية خاصة في إطار الحسابات التركية تجاه دول القارة الإفريقية، ولذلك عملت على التدخل في الشأن الصومالي من خلال المساهمة في تسوية الازمات السياسية فيها، وتوفير مواد الإغاثة الإنسانية. ونجد أن الدافع الحقيقي وراء هذه المساعدات كون الصومال مدخل الدول الأفريقية، وفي الوقت ذاته هي سوق مفتوح للمنتجات الأفريقية؛ ما دفع أنقرة للتفكير للحضور في هذه الدولة للاستثمار في القارة الأفريقية.

- كان هناك تنسيق بين أنقرة والخرطوم 2017 في عهد الرئيس السوداني المخلوع عمر البشير، ويتضح ذلك من خلال الزيارة الاستراتيجية التي قام بها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان. وقد أثارت التحولات السياسية المتسارعة في المشهد السوداني القلق لدى أنقرة، ولكن نجد زيارة رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان إلى تركيا في أغسطس 2021، أزالت الكثير من مخاوف أنقرة.

- كما لم تتجاهل تركيا أهمية الدولة الساحلية الصغيرة (جيبوتي)، فطوّرت معها علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية، فضلًا عن اختراق مجال القوة الناعمة بها، مع اتخاذ قرار ببناء سد الصداقة أمبولي، ومسجد وكلية عبد الحميد الثاني، على هامش زيارة "أردوغان" للبلاد عام 2015.

- فيما يتعلق بالعلاقات التركية -الإثيوبية، فنجد أن هناك زيارات رسمية متبادلة بين البلدين، فقد زار رئيس الوزراء الإثيوبي آبى أحمد تركيا في أواخر منتصف أغسطس 2021، تلبية لدعوة الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، وتمخض عن تلك الزيارة، توقيع الجانبان أربع اتفاقيات في المجال العسكري والمائي كما سبقت هذه الزيارة الرئاسية زيارة وزير الخارجية الإثيوبي ديميكي ميكونين إلى تركيا في 12 فبراير 2021، حيث تم خلالها

بحث العلاقات الثنائية والتمهيد للزيارة الرئاسية، فضلا عن افتتاح المقر الجديد للسفارة الإثيوبية في أنقرة. وتؤكد هذه الزيارات الرسمية الاهتمام التركي البالغ بإقامة علاقات وثيقة مع أديس أبابا.

- نجد أن العلاقات التركية الإثيوبية شهدت خلال الفترة الأخيرة تقاربًا سياسيًا ودبلوماسيًا،حيث عرض الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على الرئيس الوزراء الاثيوبي أبي أحمد التوسط لإنهاء النزاع في إقليم تيغراي، كما طلبت اثيوبيا من تركيا التوسط لحل الخلاف الحدودي بينها وبين السودان.

2. **العلاقات الاقتصادية والتجارية**

- تعمل تركيا على توظيف الادوات الاقتصادية لتعزيز تواجدها في إقليم القرن الإفريقي، من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية، والسعي إلى رفع مستوى التبادل التجاري، وتشجيع رجال الأعمال والمستثمرين الأتراك على استكشاف فرص الاستثمار في الإقليم.

- تعد تركيا من الشركاء التجاريين المهمين لدول القرن الإفريقي، لا سيما الصومال، التي انخرطت في أنشطة إعادة الإعمار فيها بقوة؛ عبر تطوير الموانئ والمطارات، والمدارس، ليصل الأمر في نهاية المطاف بحصول تركيا على موافقة الحكومة الصومالية للتنقيب عن النفط في المياه الإقليمية الصومالية في يناير 2020.

- وعلى جانب آخر، فاق حجم الاستثمارات التركية الموجهة إلى إثيوبيا الخمسة مليارات دولار، بحسب بيانات لجنة الاستثمار الإثيوبية في عام 2020 احتلت بها تركيا المرتبة الثانية بعد الصين من حيث نصيبها من الاستثمارات في إثيوبيا.

3. **المساعدات الإنسانية**

- استندت تركيا إلى المساعدات كآلية لحضورها في المنطقة، مما قدّم صورة ذهنية ايجابية جاذبة لها مقارنة بالقوى الغربية، وجعلها شريكًا مقبولًا لدى العديد من الدول في القرن الأفريقي.

- وفى هذا الصدد، قامت وكالة التنمية والتعاون الدولي "تيكا" بدورًا هامًا عبر تقديم المساعدات المختلفة، بما فيها المنح الدراسية، وكانت الصومال، عام 2011، الدولة الأكبر نصيباً من الدعم الإنساني التركي. هذا بجانب وقف المعارف التركي، التابع لرئاسة الوزراء التركية، والذي يسعى للحلول محل مؤسسة "فتح الله جولن" التي سبق وأن حققت انتشاراً واسعاً في أفريقيا عبر النشاط الإنساني والتعليمي.

- لعب "**وقف المعارف التركي**" دورًا مؤثرًا في القرن الأفريقي عبر التوسع في بناء المساجد، وممارسة الأدوار والأنشطة التعليمية والثقافية في عديد من الدول؛ بما يؤثر على البنية الثقافية للمجتمعات، على نحو ما

أبرزته التجربة السودانية، التي حصل فيها الوقف على موافقة برلمان "البشير" بإقامة المدارس التركية في البلاد خاصة في ظل تقارب التوجهات الأيديولوجية بين النظامين التركي والسوداني قبل عام 2019.

4. **التعاون العسكري والأمني**

- دشنت تركيا أكبر قاعدة عسكرية لها بالخارج في الصومال عام 2017 بتكلفة 50 مليون دولار. وتبلغ مساحة القاعدة الضخمة المقامة في طرف العاصمة الصومالية بالقرب من المطار الرئيس، 400 هكتار، وتضم 200 ضابط ومُدرِّب تركي، الأمر الذي يتيح للنظام التركي تحقيق مزيد من التأثير في منطقة القرن الإفريقي.

- وفي السودان، قام وزير الدفاع التركي، الفريق أول خلوصي آكار بزيارة إلى البلاد في مطلع نوفمبر 2018، وشملت زيارته جزيرة سواكن المُطِلَّة على البحر الأحمر، ونجد أن هناك استبعاد لإقامة تركيا قاعدة عسكرية على البحر الأحمر بسبب الحجم الصغير لجزيرة سواكن.

- **التوغل التركي في إقليم الساحل الأفريقي**

تكشف تحركات تركيا في منطقة الساحل الأفريقي عن سعيها للتأسيس لحضور دائم في المنطقة مزاحمة بذلك نفوذ دول منافسة من خلال استغلال تركيا لحالة الاضطراب الأمني وعدم الاستقرار في منطقة الساحل والصحراء التي تنشط فيها تنظيمات القاعدة وداعش للتمدد وتأمين رقعة نفوذ. **وتسعى أنقرة للتغلغل في اقليم الساحل وغرب إفريقيا لتحقيق مجموعة من الأهداف، ويمكن ذكرها على النحو التالي:**

- تكوين صلات وثيقة مع التنظيمات المسلحة النشطة بالمنطقة لتعزيز موقفها الرامي لأخذ أدوار منوطة بالقوى الدولية كالولايات المتحدة مقابل الإقرار بالأجندات التركية التوسعية، وكذلك اختراق مجال الهيمنة الفرنسية في المنطقة، بهدف تحجيم نفوذ باريس، واحتواء مناوأتها للمشروع التوسعي التركي في كل من سوريا والعراق وشرق المتوسط وليبيا.

- العمل على امتلاك أدوات ضغط ومساومة الدول الأوروبية في ملف الهجرة غير الشرعية وشبكات الجريمة المنظمة وتهريب البشر والمخدرات.

- السيطرة على موانئ الساحل الغربي للقارة الإفريقية، إذ استحوذت مجموعة البيرق التركية على ميناء كوناكري في غينيا لمدة 25 عامًا، باستثمار يتجاوز 700 مليون دولار. علاوة على ميناء بانجول-بارا في جامبيا، بهدف تحسين فرص الاستثمار للشركات التركية.

- تصفية مراكز حركة الخدمة "فتح الله كولن" من غرب إفريقيا، والاستحواذ على ممتلكاتها من المدارس والمؤسسات الخدمية.

- **الجدير بالذكر أن، تركيا تعتمد على مجموعة من الأدوات للتغلغل في إقليم الساحل الإفريقي، ويمكن ذكر على النحو التالي:**

1- **تكثيف النشاط الدبلوماسي**

- الزيارات الرسمية للمسئولين الأتراك لدول الساحل وغرب إفريقيا، وكانت آخر زيارة للرئيس التركي أردوغان في يناير 2020 إلى غامبيا والسنغال، كما جاءت جولة وزير الخارجية التركي في منطقة الساحل وغرب أفريقيا، في يوليو 2020، لتشمل دول توغو وغينيا الاستوائية والنيجر.

- استغلال تركيا التحولات السياسية في مالي التي شهدت في أغسطس 2020 انقلابًا عسكريًا أطاح بالرئيس بوبكر كيتا، من خلال زيارة وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو، وتُعد الزيارة خطوة لإضفاء طابع الشرعية على الانقلاب العسكري واستغلال حاجته للتأييد الدولي في ظل تدهور علاقته بفرنسا التي شكلت لعقود الحليف التقليدي لحكومات مالي المتعاقبة.

2- **التعاون الأمني**

- تقديم المساعدات الأمنية والخبرات العسكرية لدول غرب إفريقيا.

- إبرام أنقرة اتفاقات التعاون الأمني مع معظم دول المنطقة مثل موريتانيا وجامبيا وساحل العاج وتشاد والسودان وغينيا ونيجيريا وبنين، كما تم التوصل إلى اتفاق أمني مع النيجر في يوليو 2020.

- قيام مؤسسة "صادات" التركية بإجراء برامج تدريبية عسكرية للعديد من القوات والجيوش الإفريقية، وتبحث عن فُرصٍ للاستفادة من الصفقات العسكرية في القارة الإفريقية.

3- **التغلغل الناعم**

- تنشط تركيا على في منطقة الساحل وغرب أفريقيا من خلال الانخراط في مجال المساعدات الانسانية، وتنشط عدد من المؤسسات التركية التي تعمل في هذا المجال مثل الهلال الأحمر التركي، ووقف الديانة التركي واتحاد الجمعيات الإنسانية التركية التي تقوم بنشاطات إنسانية وإغاثية في العديد من دول المنطقة.

- استمالة الطوارق واستغلالهم من أجل تعزيز سياساتها الحالية والطموحات الشخصية للرئيس التركي، تحت غطاء مساعدة الطوارق في توسيع دائرة الإسلام في أفريقيا فقد زار 10 من شيوخ وقادة الطوارق تركيا في أبريل 2020.

- هناك تغلغل تركي في قطاع الموانئ البحرية والسيطرة على المزيد منها على الساحل الغربي للقارة الأفريقية. فقد استحوذت مجموعة البيرق التركية على ميناء كوناكري المستقل في غينيا لمدة 25 عاماً، باستثمار يتجاوز 700 مليون دولار. إلى جانب ميناء بانجول-بارا في غامبيا، بهدف تحسين فرص الاستثمار للشركات التركية.

• التغلغل التركي في الأزمة الليبية

تسعى الحكومة التركية من التدخل في مسار الأزمة الليبية لتحقيق عدد من الاهداف، أبرزها توسيع نفوذها في منطقة شمال افريقيا، وتعزيز مصالحها الاقتصادية بالنظر لما تحويه ليبيا من فرصٍ استثماريةٍ واعدة وموارد نفطية، وقد تدرج التدخل التركي بليبيا، بدءًا من تقديم الدعم اللوجيستي والتدريبي والتسليحي لحكومة الوفاق، ثم تحول لفتح جسر جوي لنقل المرتزقة السوريين والعناصر الإرهابية من سوريا، ثم اقترن باتجاه أنقرة لتوقيع اتفاقيات شراكة أمنية وبحرية واقتصادية وعسكرية وتجارية مع حكومة الوفاق، **وفيما يلي سوف يتم التطرق لأبرز الأدوات التي انتهجتها تركيا إزاء الأزمة الليبية على النحو التالي:**

1- الدور الدبلوماسي النشط

- عملت تركيا على الانخراط في الترتيبات السياسية وجولات التفاوض المتعلقة بالأزمة السورية؛ في اتجاه راسخ لاستنساخ دورها كدولة مشاركة بفاعلية في الجهود الدولية المتعلقة بإدارة الأزمة كما تفعل بالحالة السورية.

- شاركت أنقرة بعدد من الحوارات الدولية الرئيسية، فنجد الرئيس التركي "أردوغان" مشاركًا في مؤتمر برلين (يناير 2020). وأكد عدد من قادة الدول المشاركين بالمؤتمر ضرورة وقف تركيا عمليات نقل المرتزقة إلى ليبيا، وهو ما لم يحدث حتى اليوم.

- انتهجت أنقرة سياسة نشطة تجاه دول الجوار الليبي، فتعددت زيارات المسئولين الأتراك رفيعي المستوى إلى كل من تونس والجزائر والنيجر ومالي، وهي جهود تستهدف من خلالها أنقرة حشد دعم تلك الدول للكيانات الموالية لها بالغرب الليبي، وتسهيل عمليات الدعم والإسناد للميليشيات في تلك المنطقة عبر استخدام أراضي ومرافق تلك الدول.

2- الاتفاقيات الاقتصادية

- وقّعت تركيا عددًا من الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون ذات البُعد الاقتصادي مع حكومة الوفاق، ففي الفترة من يونيو وحتى سبتمبر 2020 تم إبرام (4) اتفاقيات، كان أولها بين المصرف المركزي الليبي ووزارتي التجارة والصناعة وبعض الشركات التركية، وتضمنت تسليم مرفق الجمارك لشركة "أس سي كي" التركية، والتي صارت مسئولة عن إنشاء وإدارة نظام إلكتروني للجمارك الليبية.

- ارتبطت إحدى مذكرات التفاهم بحل المشكلات القائمة بين الشركات التركية وأرباب العمل الليبيين، وتمهيد الطريق أمام شركات المقاولات التركية للدخول إلى ليبيا بمشروعات كبرى وتسهيلات كثيرة. إلى جانب الاتفاقيات الأخرى التي ركزت على تعزيز التعاون بين الجانبين في مجالات الاستثمار، وربط المصرفين المركزيين وتبادل الخبرات فيما بينهما.

- تمتلك ليبيا مخزون احتياطي مهم من النفط والغاز ، وتقدر الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام الليبي بنحو(46،4 مليار) برميل، إضافة إلى احتياطي غاز يقدر بـ (55 تريليون) قدم مكعب. وتهدف تركيا من تعزيز تواجدها في ليبيا لحقيق مصالحها وامتلاك أوراق ضغط في النزاع على السيادة والموارد في شرق البحر المتوسط.

3- التعاون الأمني والعسكري

عملت تركيا على إبرام الاتفاقيات الأمنية لتأسيس نفوذ ووجود عسكري تركي في ليبيا، ويتضح ذلك على النحو التالي:

- تقديم الاستشارات والتدريب لخلق نفوذ في المؤسسات الأمنية الليبية على المدى البعيد.

- إعادة التموضع والانتشار في قلب المدن الرئيسية بالمنطقة الغربية، مثل قاعدة معيتيقة وركزت طائرات التركية عليها لإيصال المرتزقة والأسلحة.

- ضم بعض موانئ الساحل الغربي الليبي إلى مناطق نفوذها، وهو ما تمكنت منه بالفعل في ميناءي طرابلس ومصراتة والخمس.

- أصبحت الكلية الجوية بمصراتة وميناء المدينة من أهم تمركزات العسكريين الأتراك.

- توقيع اتفاق بين تركيا وقطر وحكومة الوفاق ينص على تفعيل ميناء مصراتة كقاعدة للقطع البحرية التركية العاملة في شرق المتوسط.

- قامت أنقرة بنشر منظومات دفاع جوي حول قاعدة "عقبة بن نافع" (الوطية) ومنشآتها تمهيدًا لتحويلها لمنطقة نفوذ تركي، إلا أن غارات جوية وجهت ضربات دقيقة دمرت تلك المنظومات بالكامل.

- موافقة البرلمان التركي في الثانى من يناير2020، على مشروع قانون لإرسال قوات عسكرية إلى ليبيا دعما لحكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج في مواجهة قوات "الجيش الوطني الليبي" بقيادة المشير خليفة حفتر .

- مذكرةُ التفويض التي صادق عليها البرلمان التركي في يناير 2020، تسمح لتركيا إمكانيةَ تقديم كلِّ أنواع الدعم العسكري والأمني لحكومة الوفاق بما فيه بناءُ قواعدَ عسكرية فوقَ الأراضي الليبية.

4- توظيف المرتزقة في مسار الأزمة الليبية

- اتجهت تركيا لنقل مجموعات من المرتزقة وعناصر التنظيمات الإرهابية إلى جانب العسكريين الأتراك، لتوفير الدعم الميداني والاستشارات والتدريب للميليشيات الموالية لحكومة الوفاق، لتتوازى مسارات شرعنة الوجود مع عمليات إيجاد عناصر مسلحة تحقق مصالح أنقرة على الأرض.

- فقد بدأت عمليات نقل المرتزقة السوريين إلى ليبيا أواخر عام 2019، وتوالت عمليات نقل المرتزقة على مدار الأشهر التالية، وانخفضت وتيرة تلك العمليات في أعقاب مؤتمر برلين2020 إلا أنها لم تتوقف. كما نجد أن نقل أنقرة لم يتوقف للعناصر الأجنبية عند حد المرتزقة السوريين، بل امتد لنقل عناصر التنظيمات الإرهابية من جنسيات مختلفة، وهو ما دفع دول الجوار الليبي لرفع درجات الاستعداد الأمني للتصدي لأية محاولات تسلل أو هجمات قد يشنها هؤلاء الإرهابيون.

- والجدير بالذكر أن، تركيا قامت بسحب عدد من المرتزقة التابعين لها والمنتشرين في قاعدة "الوطية" غرب ليبيا في الرابع عشر من سبتمبر 2021، ونجد أن التغير في الموقف التركي له أسبابه، تمثل في التخوف التركي في حالة تولي حكومة ليبية مُنتخبة، تقوم بإعادة النظر في الاتفاقيات العسكرية والبحرية التي تم ابرامها مع تركيا، وتعتبر هذا الاجراء خطوة استباقية من جانب الحكومة التركية جزء من استراتيجية لإعادة الانتشار العسكري في ليبيا دون التخلي عنه كهدف استراتيجي.

5- التغلغل في بنية المجتمع الليبي

- عملت تركيا على الارتباط بأطراف محددة من القيادات القبلية والرموز الاجتماعية في ليبيا، وتضمن ذلك الشخصيات المؤثرة بالمدن الهامة كمصراتة والزاوية. وامتدت هذا الربط ليشمل قيادات ورموز المكونات الاجتماعية الليبية مثل قبائل التبو والطوارق.

- استخدمت تركيا مجموعة من الأدوات الأخرى لنفي الاتهامات الموجهة عن أنشطتها السابقة، ولضمان استدامة نفوذها في مجريات الحالة الليبية، حيث اتجهت للترويج لأنها تستهدف دعم وحماية الليبيين من ذوي الأصول التركية، وصرح الرئيس التركي بأن "ليبيا بها مليون تركي"، وهي محاولة لاستدعاء الإرث والجذور التي خلفتها فترة حكم الدولة العثمانية للمنطقة.

- حاولت تركيا في اتجاه موازٍ إحداث تغييرات ديموغرافية تضمن لها البقاء والنفوذ حتى تحقيق كامل أهدافها، وكشفت عدة تقارير عن عمليات إدماج للمرتزقة الأجانب بالمؤسسات الأمنية، الذين سبق أن نقلتهم أنقرة إلى ليبيا، وهو ما يقترن بتنفيذ وعودها بحصولهم على الجنسية الليبية، ليصبحوا مواطنين نافذين بالترتيبات الأمنية القادمة.

- كما أعقب انتهاء عملية الجيش الوطني لتحرير العاصمة برامج تهجير وعدوان ممنهج ضد أبناء المدن ذات الأغلبية العربية في المنطقة الغربية، وهو ما اشتمل على مدن الساحل الغربي وترهونة وغيرها. وسبق تلك الاعتداءات جرائم مماثلة ضد الليبيين من أبناء القبائل العربية في مناطق الجنوب، مثلما حدث في مدينة مرزق من عمليات تهجير وقتل على الهوية، بعد تمدد بعض القوات الموالية للوفاق في المنطقة الجنوبية في فترات سابقة.

ختامًا؛ إن التغلغل التركي في القارة الإفريقية جاء بمزيج مختلف من الأدوات الناعمة والصلبة، فقد ركزت تركيا في البداية على نهج المساعدات الإنسانية وقوتها الناعمة كمدخل رئيسي لسياساتها التي ساعدتها على بناء صورة ذهنية إيجابية مقارنة ببقية القوى المنافسة الأخرى في القارة، ثم بدأت في التحول لانتهاج سياسات الاعتماد على الأدوات الصلبة، وهو ما يكشف عن الطموحات التركية الخاصة ببسط النفوذ والسيطرة على القارة الافريقية.